Baytna | بيتنا

مسودة نموذج قابل للتطبيق لتوضيح آلية إدماج النساء في الاجتماعات العامة

مقدمة

منذ اندلاع الثورة السورية في آذار 2011 في وجه الظلم والطغيان وقمع الحقوق والحريات الذي استمر لعقود طويلة من تاريخ سوريا وحتى اليوم تتنامى لدى السوريات والسوريين اهتمامات المشاركة والانخراط في الحياة العامة على الصعيد المدني والسياسي خاصة مع طول فترة النزاع التي وضعت سوريا اليوم في خانة اللاحل وذلك في سبيل المساهمة في تحسين واقع الحقوق والحريات في مختلف مناطق السيطرة على الجغرافية السورية.

ولم يكن دور المرأة السورية في الثورة، ولن يكون يوماً، بحاجة لتدليل وبرهنة من انخراط في الحراك السلمي ودورها في لجان التنسيق وغيرها من المحطات النضالية والتنظيمية من عمر الثورة السورية، ورغم علو صوت الرصاص واتخاذ النزاع في سوريا مساراً مسلحاً قاسياً إلا أن المرأة السورية جاهدت في سبيل حضورها ومشاركتها رغم كل التحديات والمعوقات التي لم تكن مرتبطة بالثورة نفسها أو بمسارها المسلح بالضرورة.

واجهت النساء معوقات اجتماعية واقتصادية وثقافية قبل أن تواجه معوقات أمنية وعسكرية، وتحدّت المرأة منظومة تفكير وذهنية جمعية حول دور المرأة قبل أن تتحدّى كيانات وتنظيمات اقصائية عززت تهميشها، وقاومت النساء تهميشاً تاريخياً وإبعاد ممنهج عن مفاصل صنع القرار والمشاركة في الشأن العام قبل أن تواجه تهميشاً معاصراً للثورة، وما كان ما تعرّضت له النساء خلال الثورة إلا تجسيداً وتأكيداً على تاريخ طويل من إقصاء النساء وتهميشها.

انخرطت المرأة في الأجسام السياسية وكافحت في سبيل أن يكون لها دور في صناعة القرار، نشطت الفرق والتجمعات والمنظمات النسائية مستفيدة من جملة ظروف وعوامل مساعدة منها الضغط الدولي وتوجّهات المانحين لدعم وتعزيز أدوار النساء على مختلف المستويات، إلا أن الواقع ليس بهذا الألق إذ أن المرأة موجودة اليوم في مختلف الاجسام السياسية والإدارية إلا أنها غير حاضرة بشكل فاعل، ويزداد الواقع سوءاً كلما ذهبنا محلّياً في مختلف مناطق السيطرة.

نركّز في هذا التقرير على واقع مشاركة النساء في الحياة العامة وصناعة القرار على المستوى المحلي جداً في ريف حلب الشمالي والشرقي (منطقة إدارة الحكومة المؤقتة وسيطرة الجيش الوطني السوري) وهي المنطقة التي سيطر عليها الجيش الوطني بعد عملية درع الفرات التي نفّذها بدعم من تركيا.

يعتمد التقرير على عدد من المقابلات واللقاءات مع نساء من مختلف البلديات والبلدات والمدن المحلية في المنطقة، شاركت في هذه اللقاءات 62 امرأة من 3 مناطق وذلك للإجابة عن مجموعة مؤلفة من 18 سؤال بغية بناء تصوّر وفهم أفضل حول واقع مشاركة النساء في المجالس المحلية والقرارات المحلية، ويركّز التقرير على المشاركة في الاجتماعات العامة التي تنظّمها جهات حكومية أو غير حكومية فاعلة في المنطقة في سبيل تقييم الاحتياجات وسبل الاستجابة لها واتخاذ قرارات حول إدارة وتنظيم الخدمات في المنطقة.

يتوجه فريق سوريانا الأمل بالشكر الجزيل للسيدات الشجاعات اللواتي شاركن في هذه اللقاءات وعبّرن عن التحديات التي يواجهنها ومعوقات مشاركتهن وتقديم توصياتهن التي شكّلت صلب هذا التقرير وأغنت محتواه.

1. تحديات ومعوقات مشاركة النساء

عبّرت السيدات المشاركات عن مجموعة من تحديات ومعوقات المشاركة في الاجتماعات واللقاءات العامة، وأشارت السيدات إلى أن هذه التحديات تزداد تعقيداً تبعاً لطبيعة الاجتماع والنشاط والجهة المنظّمة له والظروف المحيطة، ويشمل هذا مؤسسات المجتمع المدني المحلية، المؤسسات الحكومية، والمؤسسات غير الحكومية، وقد قمنا بتصنيف هذه التحديات والمعوقات إلى عدّة مستويات أبرزها:

- المستوى الثقافي
- المستوى الاقتصادي
- المستوى المؤسساتي
- المستوى الذاتي

1.1. التحديات على المستوى الثقافي والعادات والتقاليد

يكاد لا يخلو تقرير أو ورقة عمل أو دراسة عن واقع النساء من الإشارة إلى التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعيق مشاركة المرأة وانخراطها في الحياة العامة، ما يجعل الأمر أكثر تعقيداً على هذا المستوى أنه لا يوجد من يمكن مخاطبته فالمجتمع هو حصيلة كل فرد فيه إلا أنه مع الأسف طرف صعب المراس، هذا إن صحّت تسميته طرف لا مسؤول واضح ولا صانع قرار معروف ولا ناطق رسمي باسم المجتمع ولا أحد يتحمّل المسؤولية، بل على العكس الكل في المجتمع يمتلك وصاية "ذكورية" ليست منوطة بأي تفويض سوى قبول المجتمع لها طالما كانت تجاه النساء.

كان سهلاً على النساء المشاركات وعلينا صياغة التحديات والمعوقات على المستوى الثقافي إلا أن الصعوبة كانت في التوصيات، كيف لنا أن نخاطب المجتمع؟ لمن نوجّه توصياتنا من المجتمع؟ والسؤال الأصعب دائماً بالنسبة لنا هل ستصل هذه الكلمات حيث ينبغي أن تصل من المجتمع؟!
ولعل أبرز ما يمكن أن نذكره من التحديات على هذا المستوى هو اقتباس من إحدى المشاركات يلخّص القصّة كاملة **" البيئة المحيطة تقتل الحلم"** وقد أشارت السيدات المشاركات إلى مجموعة من التحديات على المستوى الثقافي والعادات والتقاليد هي:

- الثقافة التمييزية التي تنتقص من دور المرأة وتهمّش رأيها.
- ضعف الوعي المجتمعي حيال اختلاف احتياجات النساء ومتطلبات مشاركتهن.
- تنامي الخطاب المحافظ في المجتمع والتحريض ضد النساء الفاعلات.
- نظرية التفوّق الذكوري المهيمنة على الذهنية الجمعية.
- نظرية الوصاية الذكورية التي تعطي صلاحيات للجميع على المرأة.
- التأثير السلبي "لمجتمع المنظمات غير الحكومية".
- فجوة الثقة بين المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني المحلّية.
- تحتاج كثير من النساء لموافقة "إذن" للخروج من المنزل أو المشاركة في الاجتماعات والأنشطة.
- كثير من النساء لا تستطيع المشاركة باجتماعات مشتركة مع الرجال.

1.2. التحديات على المستوى الاقتصادي والمادي والتمويلي

إنه الفقر!
المؤثّر في كل شيء، إن لم يجعله مستحيلاً يجعله صعباً للغاية، إن المستوى الاقتصادي يشكّل واحداً من أبرز التحديات التي أشارت لها النساء، علينا التفكير في تكلفة الخروج من المنزل بالنسبة للنساء اللواتي لا يمتلكن دخل أو اللواتي لا سيطرة لهن على دخلهن، إن هذه القروش تشكّل تحدياً بالنسبة لكثير من النساء التي ينبغي علينا التفكير في ظروفها الصعبة.
إلا أن الأمر لا يتوقف هنا على مستوى الفقر الفردي وإنما يتعداه للفقر المؤسساتي لدى كثير من مؤسسات المجتمع المدني المحلية جداً والفرق التطوعية التي تقف عاجزة أمام دعوة النساء أو الذهاب إليها، ولا تمتلك رفاهية تجهيز مراكزها أو التخطيط لاجتماعاتها بطريقة تراعي احتياجات النوع الاجتماعي، ويزداد الأمر صعوبة مع الحالة التنافسية على التمويل التي تكون فيها هذه المؤسسات خاسرة قبل التقديم، لما لدى المانحين من متطلبات مستحيلة الوجود كالحسابات البنكية والتراخيص القانونية والتوثيقات المستندة إلى سياسات إدارية ومالية بمستوى عالي جداً.

وفيما يلي أبرز التحديات والمعوقات على المستوى الاقتصادي والتمويلي:

- الفقر وانخفاض مستوى المعيشة يحد من قدرة النساء على تحمّل تكاليف المشاركة.
- في كثير من الحالات لا تقود النساء التمويل الخاص بالنساء أو غير قادرة على إدارته.
- الموازنات المخصصة للمشاريع والأنشطة غير حساسة للنوع الاجتماعي ومتطلبات المشاركة.
- لا يوجد تمويل لمراكز نسائية متخصصة ويقتصر التمويل على مراكز مهنية أو تعليمية فقط.
- يتم إساءة استخدام التعويضات والبدلات المخصصة لحضور الاجتماعات بدعوة نساء غير مهتمة.

1.3. التحديات على المستوى المؤسساتي والهيكلي والتنظيمي

إن الملاحظ من خلال ما ذكرته السيدات المشاركات أن ثمة فجوة بين المؤسسات والنساء، بل إن هذا يصل إلى درجة العداء، تحمل النساء عتباً كبيراً على المؤسسات ولا تثق بها بالقدر الكافي للانخراط والمشاركة في البرامج والأنشطة، ويشمل هذا مؤسسات المجتمع المدني المحلية، المؤسسات الحكومية، المؤسسات غير الحكومية.

تعتبر النساء أن المؤسسات الحكومية محتكرة من قبل الرجال وحتى في حالات تواجد النساء ضمن المؤسسات الحكومية فإن وجودها لا يعدو أن يكون صوري تحت ضغط المانحين، أما عن مؤسسات المجتمع المدني فإن النساء تتعاطى مع النساء العاملات في مؤسسات المجتمع المدني على أنهن نساء أخريات، هناك نساء المجتمع وهناك نساء المجتمع المدني.

وقد أشارت السيدات المشاركات أن أصعب ما يواجهنه هو تفهيم المؤسسات احتياجات النساء، او تفهّم المؤسسات لها، هناك حالة من نكران قدرة النساء على التعبير عن احتياجاتها!

فيما يلي أبرز التحديات والمعوقات التي ذكرتها النساء المستوى المؤسساتي والتنظيمي والهيكلي:

- ضعف تمثيل النساء في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- لا تتقلّد النساء مناصب عليا في المؤسسات المحلية الحكومية وغير الحكومية.
- عمليات التخطيط في المؤسسات المحلية غير تشاركية تجاه النساء.
- عمليات التنفيذ تكون بجداول زمنية مضغوطة لا تتيح وقتاً كافياً للإعلان والدعوة قبل وقت كافي.
- معظم إدارات المؤسسات غير الحكومية تكون خارج سوريا ما يجعل استجابتها أقل كفاءة وملاءمة.
- تبرمج العديد من المؤسسات اجتماعات "روتينية" "صورية" تقوم بها مع النساء لأجل القيام بها.
- لا تعلم معظم النساء المشاركة أي معلومات عن الاجتماع قبل حضوره.
- في كثير من الحالات يكون موضوع الاجتماع مختلف عن الموضوع المعلن عنه.
- لا تكون معظم الاجتماعات في أوقات مناسبة سواء للنساء العاملات خارج المنزل أو داخله.
- بعض متطلبات التوثيق غير مقبولة بالنسبة للنساء مثل التصوير.
- لا تراعي الجهات اختيار أماكن تراعي احتياجات النساء من حمامات منفصلة وأماكن صلاة وغيرها.
- لا تراعى في الاجتماعات والأنشطة إمكانية الوصول والمشاركة للنساء ذوات الإعاقة أو الأميّات.

1.4. التحديات على المستوى الذاتي، الفردي والشخصي

إنه شكل من أشكال الترف أن نورد هذا المستوى، إذ نرى أنه وبعد كل ما ذكر من تحديات ومعوقات فإننا هنا مازلنا نشير بأصابع اللوم إلى النساء أنفسهن، بل إن العرف بات باختزال كل التقارير والدراسات بالفقرة الخاصة بتحديات النساء على المستوى الفردي واستخدامها كدليل إدانة على أن ضعف مشاركة النساء يعود لأسباب ذاتية إما فردية لا تعمم أو شخصية لا تتجاوزها النساء.

إن ما نورده في هذا التقرير من تحديات ومعوقات على المستوى الفردي ما هو إلا إشارة إلى المسؤولية في تجاوز هذه التحديات الفردية من خلال الاعتراف بها وتفهمها وايجاد طرق إبداعية تتحدى السرديات والأفكار المقولبة والأنماط السلبية عن المرأة، على سبيل المثال في حال كانت النساء غير مهتمات بقضية مؤسسة ما أو أحد مشاريعها أو أحد أنشطتها فالسؤال لا ينبغي أن يكون لماذا النساء غير مهتمات، بل السؤال لماذا توجد هذه المؤسسة ولماذا ينفّذ هذا المشروع مع فئة غير مهتمة، والسؤال الآخر في حالة بناء تدخلات التوعية هو كيف يمكن خلق الاهتمام عند هذي النساء، وما الذي يمكن القيم به لتحفيز المشاركة والانخراط.

إن التحديات على هذا المستوى ما هي إلا نتيجة وحصيلة للتحديات والمعوقات على المستويات السابقة، وقد ذكرت السيدات المشاركات كثيراً من التحديات التي نتطلع إلى تحمّل مسؤوليتها لا إلى تركها للنساء لتتعامل معها.

- في كثير من الحالات لا تشارك النساء بسبب عدم الاهتمام/الرغبة، أو لا تعلم لماذا ينبغي أن تشارك.
- تقتصر مشاركة النساء على محيط علاقات الموظفات في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- تختلف الأولويات بين النساء العاملات في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والنساء الأخريات.
- لا تشعر النساء بجدوى المشاركة خاصة مع الوعود التمويلية التي لا تنفذها المؤسسات.

2. أولويات العمل من منظور النساء

أولاً: إلى المؤسسات الحكومية

تقع على المؤسسات الحكومية المحلية مسؤولية أساسية في زيادة تمثيل النساء وتقلّدها مناصب إدارية عليا، ورفع مستوى إشراك النساء في عملية صنع القرار، واقرار سياسات واجراءات داعمة تضمن مشاركة فاعلة للنساء على مختلف المستويات داخل البنية التنظيمية لهذه المؤسسات وضمن عمليات صنع القرار، وفيما يلي مجموعة من الاجراءات التي توصي بها النساء في سبيل تعزيز مشاركة النساء:

- تطوير سياسات مؤسساتية تعزز وصول النساء إلى مواقع صنع القرار والمشاركة في عملية صنع القرار، بما في ذلك سياسات لبناء القدرات القيادية والإدارية للنساء في المؤسسات، وسياسات للمشاركة والتواصل مع النساء في المجتمع المحلي.
- تطوير البنية التحتية في المجالس المحلية والمديريات وغيرها من البنى الحكومية لتكون أكثر ملاءمة للنساء العاملات والمشاركات في الأنشطة والاجتماعات، ويشمل هذا تطوير معايير العمل والمشاركة اللائقة للنساء.
- تطوير سياسات وآليات مساءلة ومتابعة للحد من المضايقة والتمييز والتهميش في المؤسسات الحكومية، بما يكفل انخراط النساء واحترام مشاركتهن، وتعزيز آليات الشكاوي والتعامل معها بشكل رسمي وجدي.
- تطوير الموازنات السنوية لتكون أكثر استجابة لقضايا النوع الاجتماعي، بما في ذلك إنشاء مكاتب ولجان متخصصة في قضايا النساء، بما في ذلك تطوير مختلف الخدمات التي يتم تقديمها لتكون أكثر ملاءمة واستجابة لاحتياجات النساء.

إن الغرض من هذه الأولويات هو تحقيق مجموعة من النتائج التي تشكّل مؤشرات تحقق الاستجابة للأولويات وتشمل النتائج المأمولة من هذه الأولويات والتوصيات ما يلي:

- النساء العاملات في المؤسسات الحكومية والمشاركات في الأنشطة والاجتماعات ضمن بيئة عمل مريحة وأمنة وملائمة، وأن تكون النساء العاملات مؤهلات في الجوانب الإدارية والفنية والقيادية بالقدر الكافي لتولّي مناصب قيادية عليا، والنساء أكثر تأثيراً في عملية صنع القرار.
- المؤسسات الحكومية تتبنّى سياسات واجراءات محفّزة ومُمكّنة للنساء من المشاركة في الاجتماعات والأنشطة والتقدّم لشغل المناصب المعلن عنها من قبل المؤسسات الحكومية.
- هناك تزايد في عدد النساء العاملات في المؤسسات الحكومية وعدد النساء المشاركات في الاجتماعات والأنشطة التي تنظمها المؤسسات الحكومية.
- البنى التحتية وتجهيزات المرافق العامة مناسبة للنساء بما يمكّن النساء من المشاركة والاستفادة من هذه الخدمات على نحو أفضل.
- النساء العاملات في المؤسسات الحكومية والمشاركة في الأنشطة تتمتّع بالحماية الحقيقية من المضايقة والتمييز والتهميش وتتم اجراءات المساءلة والمتابعة تبعاً للسياسات المعمول بها.

ثانياً: إلى المؤسسات غير الحكومية

إن المؤسسات غير الحكومية تحمل مسؤولية ثانوية إلى جانب المؤسسات الحكومية في تعزيز مشاركة النساء وبناء قدراتهن للمشاركة الفاعلة بما في ذلك تطوير برامج تعمل وفق احتياجات النساء وأولوياتها وبالسبل التي تحددها النساء، وتبنّي سياسات ومعايير عمل تشاركية مع النساء تضمن انخراط النساء في كافة مراحل تنفيذ المشاريع والأنشطة، وهذا يشمل مجموعة من الاجراءات:

- الضغط على إرادة أصحاب القرار في المؤسسات من أجل تمكين النساء من الوصول إلى المناصب القيادية، ومشاركة النساء في مختلف الاجتماعات والأنشطة التي تنظمها المؤسسات.
- مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع والأنشطة التي تنفذها المؤسسات غير الحكومية بما يكفل إشراك النساء في مختلف مراحل هذه البرامج والمشاريع، ويشمل هذا تنفيذ تدقيق من منظور النوع الاجتماعي للبرامج والأنشطة.
- اقرار برامج لتمكين النساء من المشاركة الفاعلة، وإكسابهن المهارات الغدارية والفنية والقيادية اللازمة للمشاركة على مختلف المستويات.
- تمويل مشاريع ريادية للنساء تضمن ظهور النساء الرياديات والقياديات في المجتمع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودعم المواهب والأفكار الإبداعية.
- تطوير معايير مناسبة تكفل إشراك النساء في مختلف البرامج والمشاريع التي تنفذها المؤسسات غير الحكومية وتضمينها ضمن مذكرات التفاهم والاتفاقات مع الجهات المحلية.
- اتخاذ اجراءات صارمة للمساءلة والمتابعة حيال أي إخلال بمشاركة النساء أو تعرضهن للتمييز والعنف ضمن البرامج والمشاريع المنفذّة من المؤسسة نفسها أو من أحد شركائها.

نتطلّع من خلال هذه الأولويات إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تساعد في التأكّد من أن الاستجابة لهذه الأولويات من المؤسسات غير الحكومية تحقق الغاية المرجوة منها وفيما يلي مجموعة من النتائج المرجوة:

- المؤسسات غير الحكومية توظّف تمويلاتها في خدمة قضايا النساء بشكل أعلى وبشكل تقاطعي مع تدخلاتها الأخرى في مختلف البرامج والمشاريع سواء الخدمية أو التنظيمية أو الاقتصادية.
- عدد النساء المشاركات في الأنشطة والمشاريع التي تقوم بها أو تدعمها المؤسسات غير الحكومية في تزايد، ولدى النساء تأثير أعلى في مختلف مراحل المشاريع.
- المؤسسات غير الحكومية تعمل وفق أولويات النساء واحتياجاتها المختلفة بمنظور يراعي اختلاف احتياجات النساء وسبل الاستجابة لها.
- المؤسسات غير الحكومية تساند قضايا النساء من خلال علاقاتها وتأثيراتها على صناع القرار.
- عدد النساء الممكنات من خلال برامج ومشاريع المؤسسات غير الحكومية في تزايد وذلك في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- هناك مشاريع وبرامج تقودها النساء بشكل مستقل في سبيل تعزيز ظهورهن كقائدات وريادرات في المجتمع.

ثالثاً: إلى مؤسسات المجتمع المدني المحلية

تشكّل مؤسسات المجتمع المدني المحلية التي تعمل على المستوى المحلي جداً واحدة من أهم البنى التي تحمل مسؤولية تعزيز مشاركة النساء، لما لهذه المؤسسات من خصوصية تتعلّق في فهم المجتمع المحلي والانبثاق منه وتمثيله وتمثيل مصالحه والدفاع عن حقوقه واحتياجاته والتعبير عنها، وعلى مؤسسات المجتمع المدني المحلية تقليص الفجوة بينها وبين المجتمع المحلي وتحديداً النساء في سبيل ترسيخ ثقافة الحقوق ومناهضة التهميش والتمييز ضد النساء، وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات والأولويات المقترحة:

- زيادة التنسيق والتشبيك بين الفعاليات والمبادرات والفرق والمؤسسات المحلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الجميع تجاه حقوق النساء وضمان مشاركتهن على مختلف المستويات.
- العمل مع المؤسسات المحلية بما في ذلك المدارس والجامعات وغيرها من البنى المحلية في سبيل ضمان انخراطها في تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للتهميش والتمييز الذي تتعرض له النساء والفتيات في مختلف المجالات.
- توفير ظروف داعمة وملائمة وآمنة لمشاركة النساء في الاجتماعات والأنشطة، بما في ذلك الأماكن المحددة للاجتماعات والأوقات وغيرها من المتطلبات الخاصة لتشجيع النساء على المشاركة.
- مراعاة الشمولية في مشاركة النساء وعدم الاقتصار على فئات محددة ومراعاة الوصول للنساء في الريف والمخيمات والنساء غير المتعلمات وذوات الإعاقة وغيرهن من الفئات الخاصة من النساء.
- اعداد مشاريع تتناسب مع أولويات النساء واحتياجاتهن وتنفيذها تبعاً للسبل الملائمة للنساء والضغط على المؤسسات الحومية وغير الحكومية للاستجابة لهذه الاحتياجات.

إن العمل على هذه الأولويات من قبل مؤسسات المجتمع المدني المحلية ينبغي أن يحقق مجموعة من النتائج التي أكّدت عليها النساء والتي تمثّل متطلبات لتعزيز مشاركة النساء على المستوى المحلي:

- مؤسسات المجتمع المدني تنسّق فيما بينها ضمن تحالفات أو شبكات متخصصة بقضايا المرأة وتحديداص تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة، وتسعى سويّاً للضغط على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للاستجابة لاحتياجات النساء وأولوياتهن.
- عدد النساء المشاركات في مشاريع وأنشطة واجتماعات مؤسسات المجتمع المدني المحلية في تزايد دوري، وذلك ضمن بيئة ملائمة ومريحة وداعمة للمشاركة والانخراط.
- النساء في الريف والمخيمات والفئات الخاصة من النساء أكثر انخراطاً ومشاركة في مشاريع وأنشطة واجتماعات صممت بطريقة تشاركية معهن ومن منظور تقاطعي لاحتياجات النساء وأولوياتهن.
- علاقة مؤسسات المجتمع المدني المحلية أقوى مع المجتمع المحلي وتحديداً النساء، وتحظى هذه المؤسسات بثقة فئاتها.
- مؤسسات المجتمع المدني تتبنّى معايير وسياسات مشاركة للنساء ملائمة وداعمة وتتم المساءلة والمتابعة تبعاً لهذه السياسات عن أي تمييز أو تهميش أو اقصاء للنساء.
- النساء في المجتمع المحلي أكثر تأثيراً على قرارات مؤسسات المجتمع المدني المحلية.

3. الممارسات الفضلى في الاجتماعات المحلية مع النساء

نورد في هذا القسم مجموعة من التوصيات العامة التي تستهدف جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمحلية، الفاعلة في مختلف القطاعات والمجالات وذلك في سبيل تعزيز مشاركة النساء، وتشمل هذه التوصيات خلاصة ما أوردته النساء المشاركات حول ظروف هذه الاجتماعات من خلال تجاربهن في المشاركة.

هناك تباين في هذه التوصيات ويعود هذا إلى اختلاف ظروف النساء وتجاربهن، وفي هذا إشارة إلى عدم تبنّي اجراءات وسياسات عامة لا تراعي خصوصية النساء في كل مجتمع، بل إن العملية بمجملها ينبغي أن تكون تشاركية وتفاعلية في سبيل الوصول إلى أفضل الممارسات المناسبة لكل مجتمع، ومن الممارسات التي أشارت لها السيدات المشاركات ما يلي:

- أن تكون الاجتماعات/الأنشطة في أوقات مناسبة للنساء سواء العاملات خارج المنزل أو داخله، مع الحرص دائماً على أن تنتهي الاجتماعات/الأنشطة قبل الغروب لما يشكّله التنقّل ليلاً من تحدي للنساء، ومراعاة مدّة الاجتماعات/الأنشطة بحيث لا تكون طويلة.
- أن يكون المكان المخصص للاجتماع/للنشاط آمن ومريح لمشاركة النساء بما في ذلك (توفير أماكن ملائمة للاستراحة، حمامات منفصلة، أماكن للصلاة..)
- أن يكون هناك مراعاة للمرافقين/ات للنساء سواء كانوا أطفال أو بالغين، لظروف عديدة قد يحضر مع المرأة مرافق/ة لذا ينبغي تأمين أماكن انتظار، أماكن مخصصة للأطفال مع إشراف على هذه الأماكن.
- أن يكون هناك وقت كافي بين الدعوة للاجتماعات/الأنشطة وموعد تنفيذها، تحتاج الكثير من النساء وقتاً أطول قبل اتخاذ القرار لظروف مختلفة تحتاج أخذها بعين الاعتبار.
- أن يكون كلما كان هذا ممكناً مواصلات خاصة لتوصيل النساء لمكان الاجتماع/الانشاط لما تعانيه النساء من صعوبة في تأمين المواصلات مع غياب خدمة المواصلات التي تغطي المنطقة.
- أن يتمك الإعلان أو الترويج للاجتماع/النشاط العام بطريقة تضمن وصوله للنساء وتحديداً النساء في الريف أو المخيمات والنساء غير المتعلمات، وبطريقة ملائمة وواضحة من حيث الهدف والغاية من الاجتماع/النشاط.
- أن يكون هناك اطر غير رسمية أيضاً لمشاركة النساء في الاجتماعات/الأنشطة، والتفكير في مختلف الأماكن والظروف الأكثر ملاءمة للنساء مثل أن يكون في منزل إحدى النساء.
- أن تتم مراعاة متطلبات التوثيق لظروف النساء ومخاوفهن، والتفكير في وسائل تحقق أكثر ملاءمة للنساء كاستبدال الصور بجداول الحضور أو التصوير بطريقة لا يظهر النساء.
- أن تكون المواضيع من اهتمامات النساء وتضمين مصالح النساء وأولوياتهن في الموضوعات غير المرتبطة بقضايا النساء بشكل مباشر بما في ذلك الخدمات والقرارات المحلية وانعكاسها على النساء.

- أن يكون الميسّر/ة للاجتماع/النشاط على وعي وإدراك كافي لحساسية مشاركة النساء، وإيلائهن الاهتمام اللازم وتوزيع المداخلات بشكل متساوٍ، وعدم السماح بالتعليقات/المداخلات التي تتضمن إساءة للنساء.
- أن تتم المتابعة مع الحضور وتحديداص النساء حول نتائج الاجتماعات/الأنشطة بما يعزز فكرة فعالية المشاركة وجدواها وكيف ساهمت في تحقيق الغاية المرجوة منها.
- أن تتم مراعاة مشاركة النساء ضمن الاجتماعات المشتركة مع الرجال، في حالات تكون المشاركة مع الرجال مناسبة وملائمة وفي حالات أخرى تكون المشاركة بشكل منفصل أكثر جدوى.
- أن يكون هناك كسر للسرديات المحلية وغير المحلية حول دور المرأة ومشاركتها على اعتباره "كوتا" صورية وليست حقيقية وتقديم نماذج مشاركة فعالة ومجدية.

خاتمة

إن تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المؤسسات بمختلف أدوارها، ولا يمكن تحقيق نتائج على هذا الصعيد بالعمل دون تنسيق بين مختلف المؤسسات، وهذا التنسيق لا يكفي به أن يكون بين المؤسسات بل ينبغي أن تكون النساء جزءاً لا يتجزّء عن عملية التفكير والتخطيط والتنفيذ في سبيل ضمان استجابة حقيقية وفعالة لاحتياجات النساء وأولوياتهن، وهو ما يحتاج إلى جهود من افراد فاعلين وفاعلات في سبيل تعزيز ثقافة مجتمعية تحترم الحقوق وتعترف بالآخر المختلف وأحقية الجميع بامتلاك صوت في القرارات التي تؤثر في حياتهنّ/م.

علينا أن نعمل حتى يكون لدينا جواب للسيدة التي سألت عن جدوى مشاركة النساء وقالت:

"ليش لنروح نجتمع معاهن ما حدا بيسمعنا وما حدا برد علينا"

النهاية.